العدد (2123) السنة الثامنة - السبت (7) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

## وزارة المدارس الابتدائية

■ إحسان شمران الياسري

لماذا (انتصفت) بنا الطرق ولم نُكمل تعليمنا، وضاعت علينا فرصٌ لا حصر لها في استيعاب ما قاله المعلم في اول درس من الساعة الاولى من الصف الاول الابتدائي..
الدرس الاول والوحيد الذي لم يجدر بنا نسيانه، حتى لو نسينا كل الدروس بعده.
قال المعلم (قبل توزيع الدفاتر والاقلام):
– اسمعوا أيها الصغار.. يجب ان تكون ملابسكم نظيفة، فالنظافة من الايمان، وعليكم إطاعة الوالدين، وحب الوطن..
وتوقف ليسأل:
– شنو الوطن؟. فقلنا بأصوات لم تتناغم بعد (العراق استاد)
ثم استمرت الدروس التي لم يزل العديد منا يتذكر بعضها، فيما أنسى الانتفاخ والترهل والكذب والطمع آخرين.
وبدون الدرس الاول، النظافة من الايمان، طاعة الوالدين، وحب الوطن، لن (ينطبخ) في القدر اي طعام..
هذا الثالوث المُطلق، وأولـه الايمان بالله تعالى، ومنه (نتنظف)، فتكون النظافة مَناط وقوفنا على باب الايمان..
وأحسب ان النظافة لم تعد في الخلاص من (وسخ) اليدين والثياب، لاننا نتوفر على الماء والصابون والمعطرات حتى لو كنا في تخوم الصحراء. بل هي النظافة التي أحسب ان (سيد الهُدى) كان ينشدها.. نظافة الضمير من الصدأ والعفن والغلو.. ونظافة اللسان من روح (المنشار).. ونظافة اليد مما ليس لك حق فيه..
وإذا كان القارئ يراني أكتب هلوسة لا معنى لها، فأرجوه ان يعود الى الموضوع الذي كتبتهُ صحيفة المدى يوم الخميس ٢١/نيسان/٢٠١١ عن محنة المدارس في العراق، والتحقيق الذي قد يطول وزير التربية السابق، وعدم إتمام وزارته لمدرسة واحدة..
وسرّ الهلوسة في إننا نسينا الدرس الاول من يومنا الاول في الصف الاول.. الوطن الذي ننساه، والنظافة التي منحناها إجازة أبدية، وطاعة الوالدين، إذ أوصونا خيراً بالوطن.
لماذا يعرض البرلمانيون عن الله تعالى، وعن وصايا الوالدين، وقبلها، عن وصايا المعلم في الدرس الاول.. لماذا علينا ان نغفر للوزارة والوزير، بل نجعله نائباً لرئيس الدولة؟!
لماذا ننسى الحساب، ونؤجل التفكير به الى ان نتقاعد..
وعندها نذهب للعمرة ونتوسط لحشرنا مع الحجاج..
أما قبل هذا الوقت، في الوظيفة او السياسة، فإن الرب، والسماء، ينتظرون، فلا يسجلون علينا، ومعهم الضمير المجاز، إذ يقطع الاتصالات الوجدانية ويعرقل عمل (الشبكة) بعد ان يقطع الطرق على من يفتح فمه.
أنا لا أعرف عن وزير التربية الاسبق إلا اسمه، ولا يعنيني ما دينه او مذهبه او لون عيونه، ولن يكترث الوزير لي او لما اكتب، ويكفيه ألف فخر إنه يمثل الأمة في البرلمان حتى لو كان مُحرر بيت المقدس.. ولكن في طابور الحساب الذي نقف كلنا اليوم فيه، علينا ان نبرهن ان صباحات الطفولة بالعراق مرهونة ببعض الاسئلة التي لا طائل من الاجابة عنها..
لماذا تضع وزارة التربية نفسها في موقع المقاول والمهندس ومصمم الازياء، في حين لدينا وزارة للاسكان، وهيئة للاسكان، وخمسون شركة عامة للمقاولات.. لماذا يجب ان تبدد وزارة التربية الوقت ومستقبل الطفولة في العراق، فضلاً عن الاموال، ولدينا مؤسسات متخصصة بالاسكان.
ألم يحن الوقت لأحد البرلمانيين، من مجموع ثلاثمئة برلماني يقال إنهم متواجدون دائماً تحت القبة، في ان يتصدى لأزمة انتحال وزارة التربية صفة المقاول، وتركها لوظيفتها التربوية..

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

### حول اتفاقية الانسحاب..

# هـل مـن ضـرورة لتمديـد بقـاء القـوات الأميركيـة؟

علاء خالد غزالة

مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأميركية النهائي من العراق بموجب الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين البلدين أواخر عام ٢٠٠٨، والتي تنص على مغادرة آخر جندي أميركي الأراضي العراقية بحلول نهاية عام ٢٠١١، فان الشكوك بدأت تحوم في إمكانية تطبيق هذا الأمر في واقع الحال. وعبّر العديد من السياسيين والمثقفين فضلاً عن شريحة واسعة من أفراد الشعب العراقي عن قلقهم من لجوء الحكومة العراقية إلى طلب تمديد بقاء عدد محدود من القوات الأميركية لحماية الأمن الوطني.

هذه القضية تأتي في سياق متوافق مع مسيرة كل المشاريع في العراق الجديد. وأعني بذلك مواجهة أصحاب القرار للمسائل الحيوية كأنها حدثت للتو، أو أنها لم تكن موجودة وظهرت للعيان بين ليلة وضحاها. فالكل يعلم بمشاكل العراق المختلفة، بدأ من نقص الخدمات الأساسية، مرورا بتلكؤ مشاريع الإعمار وتفاقم مشاكل البطالة، وليس انتهاءً بعدم جاهزية القوات المسلحة لحماية حدود العراق من الاعتداء الخارجي.

لكن هذا التباطؤ في اتخاذ التدابير اللازمة للوقوف بوجه التحديات التي يمر بها العراق، على المستويين السياسي والأمني، ليس مشكلة الحكومة وحدها. فالتركيبة المعقدة لهيكل الحكومة ربما فرضت عليها نوعا من العجز عن القيام بالأمور العاجلة والاستجابة الفورية للطوارئ، بالإضافة إلى عدم القدرة على وضع الخطط المتأنية للمدى القريب والمتوسط والطويل.

على كل حال، وصلنا اليوم إلى النقطة التي لم نكن نتمناها، وهي خيار طلب التمديد، مع كل الانعكاسات السلبية لمثل هذا الخيار على الوضع الأمني الداخلي، بعد تصاعد التهديدات من القوى المحلية بالعودة إلى المقاومة المسلحة إن تقرر إبقاء قوات أميركية في العراق في ما بعد ٢٠١١.

فهل أن لهذا الخيار ما يبرره أساسا، أو أن اعتماده سيقود إلى النتائج المتوخاة منه؟

إذا كان الإبقاء على قوات أميركية في العراق أمرا ملحا لمنع اعتداء خارجي، فان ذلك يعني بالضرورة أن بقاء هذه القوات سيمتد إلى اجل غير مسمى، خصوصا مع أن ذلك يتماشى مع المصالح الأميركية التي تريد البقاء قريبا من مصادر التهديد لأمنها ومصالحها الاقتصادية. وبما أن إيران هي في الوقت الراهن اكبر تهديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فان العراق هو خير موقع لمنع إيران من توسيع نفوذها غربا، وبالتالي اكتسابها المزيد من الزخم لتحدي القوة العظمى الأولى في العالم.

إذا، بقاء القوات الأميركية قد يمنع إيران من التدخل العسكري في العراق، لكنه لن يمنعها من السعي لتوطيد نفوذها في هذا البلد. وقد أضحى العراق، منذ الاحتلال الأميركي عام٢٠٠٣، مجالا حيويا للجمهورية الإسلامية، بعد أن حاصرتها القوات الأميركية من الشرق في افغانسان ومن الغرب في العراق.

لذلك فان التواجد العسكري الأميركي في العراق قد يدفع إيران إلى استئناف دعمها الجماعات المسلحة في أجزاء عديدة من العراق لتقويض الجهود الأميركية في مساعدة الحكومة العراقية، ولإحداث خسائر كبيرة بين صفوفها، الأمر الذي سيجبر الولايات المتحدة على الانسحاب النهائي من العراق. فقبل كل شيء، جاء قبول أميركا بجدولة انسحابها من العراق بعد تصاعد الغضب الشعبي داخل الولايات المتحدة على الحرب في العراق، بعد تفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية الأميركية، حتى بات الرأي العام الأميركي يعتبر هذه الحرب غير ضرورية ولا مبررة. وإذا كانت القيادات الأميركية قد طلبت من العراق تحديد موقفه من رحيلها أو تجديد الاتفاقية الأمنية، فإنها إنما تنظر إلى الأحداث الراهنة، حيث لم تعد تعاني خسائر فادحة في الأرواح والنفقات. لكن مراجعة سريعة للأحداث في السنوات القليلة الماضية تكشف عن الكابوس المرعب الذي كان على الجنود والقادة الأميركيين التعامل معه كل يوم.

على أن التهديد الأمني الإيراني للعراق قد يكون أمرا مبالغا فيه. فمثل ما تؤكد المقولة المأثورة: "ليست هناك صداقات دائمة أو عداوات دائمة بين الدول، بل مصالح دائمة"، فان مصلحة إيران الدائمة هي في تجنب النزاع مع العراق، وهي مصلحة دائمة للعراق أيضا. بالإضافة إلى ذلك، فان الإمكانات العسكرية العراقية المتاحة حاليا قد تكون كافية للتعامل مع حالات التحرش على الحدود، كما أثبتت ذلك في العديد من المناسبات السابقة. وإذا كان السؤال عن تحد امني اكبر من ذلك، مثل الغزو أو الاجتياح، فالجواب ليس في إبقاء القوات الأميركية، بل العمل جديا على تجهيز القوات المسلحة الرادعة لمثل هذا التهديد، في غياب القوات الأميركية.

نعم سوف يستغرق هذا الأمر سنين عدة من التجهيز والإعداد والتدريب، لكنه سوف يسير بخطىً ثابتة وبمراحل محكومة بأولويات المخاطر المحيطة، وسوف يقلل من أخطار التهديدات الخارجية في كل مرحلة من هذه المراحل وصولا إلى حالة الاستقرار الأمني التام.

بطبيعة الحال، ليست إيران وحدها ما يمثل تهديدا كامنا لأمن العراق، بل ربما تكون جميع الدول المجاورة تهديدا محتملا، خصوصا الجارة التركية التي طالما أرسلت قواتها داخل الحدود العراقية بذريعة تعقب معارضيها. ويصح هنا ما أسلفنا من ضرورة التصدي لهذا التهديد بالتجهيز المتعدد المراحل لجيش العراق وتمكينه من الوقوف بوجه هذه التهديدات بالصورة المناسبة.

أما التهديد الأمني الداخلي، فمن الواضح أن القوات الأمنية العراقية قد أصبحت العنصر الأساسي في التعامل معه، ولم يعد للقوات الأميركية سوى دور محدود فيه. لقد تزايدت الثقة الشعبية بأداء القوات الأمنية منذ نجاحها في إخماد الفتن الطائفية قبل أعوام قليلة، وارتفعت معنويات هذه القوى الأمنية ومستوى تدريبها وتسليحها بحيث لم تعد هناك حاجة أساسية لمعونة خارجية.

كما أن من المستبعد حدوث سيناريو متشائم، بعودة العنف إلى بعض مناطق العراق التي ما زالت تعاني تواجد فلول القاعدة بين ظهرانيها، أو تعرضه إلى اعتداء غاشم من الدول المجاورة، بسبب تغير الظروف الجيو–سياسية في منطقة الشرق الأوسط، وخروج الشعوب العربية بالخصوص بوجه أنظمتها المتعسفة للمطالبة بالمزيد من الحريات. فإن تحققت مطالب هذه الحركات الثورية سيكون ذلك بمثابة تطمين مضاف للهواجس من انتكاس الوضع الأمني في العراق، طالما أن الأنظمة الجديدة ستكون اقل دكتاتورية إن لم تكن أكثر ديموقراطية. ومن المعلوم أن الأنظمة المنفتحة تميل إلى نبذ العنف أو مساندته في علاقاتها مع الدول الأخرى وتفضل تشجيع حركة التبادل الاقتصادي في ما بينها، والتي تعود بنفع اكبر على الشعوب من المغامرات غير المحسوبة للحكومات المتسلطة.

وعلى هذا أخلص إلى القول انه ليست هناك من حاجة ملحة لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق، سواء حافظا على الأمن الداخلي أو الدفاع عن حياضه أمام تهديد خارجي.

وقد آن الأوان لان يكون العراق، مرة أخرى، بلدا مستقلا معتمدا على ذاته في تحقيق أمنه ورفاهية شعبه، وان تتحمل حكومته وشعبه مسؤوليتهما في هذا الشأن بدون تأثير سياسي أو عسكري قادم من الخارج، حتى وان كان ذلك من أصدقاء ساهموا في تحرير العراق من الطغيان ووضعه على جادة الحرية والديمقراطية.

# سـيـاسـات وفـضـائـيـات وبـدائـل مـركـزيـة

علي حسن الفواز

الحديث عن الاحداث التي تشتعل الآن في الجغرافيا العربية، تحولت الى نوع من الاغتراب الثوري الذي اطاح بالنمطية الثقافية للدولة والامن والايديولوجيا، وتحول في وجه من وجهه الى مايشبه الثورات الشعبية التي اطاح بعضها بنظم سياسية عصية، ومحصنة بدكتاتوريات أمنية مرعبة، ووضع البعض الآخر منها عند حافة القلق والعجز وقلة الحيلة، وسط صراعات دامية وأجندات داخلية وخارجية يذهب ضحيتها كل اليوم العشرات من المحتجين الذين يحلمون بزوال انظمتهم العتيقة. لكن مايبدو مثيرا للجدل والغرابة احيانا، هو الدور الذي تقوم به بعض الفضائيات العربية وحتى الغربية وهي تتابع احداث ويوميات هذه الثورات المشتعلة في الشرق والغرب، إذ ان طبيعة هذه المتابعة تتلبس لبوسا ذات مرجعيات تتمظهر فيها مواقف وسياسات ذات حسابات عابرة للسياسة، وعابرة لمفاهيم المصالح المعروفة، اذ ان مرجعياتها تحمل الكثير من التوجهات الكاشفة عن خنادق طائفية، وخنادق غامضة للقوى الجديدة التي مازال البعض يقف عندها مرتابا باحثا عن الكشف(الجنيالولجي)لهذه القوى..

الضجيج الإعلامي هو الصوت الاكثر هوسا في التعبير عن الوقائع السرية والعلنية للصراع والثورة، وهذا الضجيج يستدعي الكثير من الوهم، والخداع ليبدو وكأنه حامل الفانوس القديم لإدلاله الباحثين عن الطرق المضللة، حتى يبدو الامر وكأن هناك قنوات عربية معينة تنحاز عبر هذه الصناعة السريالية الى تهويل جبهة معينة، وتهدئة جبهة اخرى، والعمل على تهويل مايحدث في هذه الجبهة دون غيرها وتحت يافطات سياسية اقليمية او دولية، وبطريقة تثير الريبة، وبما يضع الكثير من الامور تحت الضوء والعتمة في آن معا، وكأن مايحدث في هذه الجبهات والبلدان يخص هذه القنوات دون غيرها، وانها تسعى دائما لاستحضار كل الملفات والتفاصيل والاسرار لإثارتها صدقا او مغالاة، اذ تخصص لها كل وقت البث تقريبا! وبما يجعل حديث الجبهات هو المصدر الاوحد للاخبار الرسمية او العاجل من هذه الاخبار والسبتايتل او الاستضافات والمتابعات ونقل الحدث من الميدان وغيرها.

هذا يحدث وعلى المكشوف، وبنوع من الشهوة الغريبة في إثارة لعبة الحرب، وكأنها البديل الاجرائي والاخلاقي للثورة! وان الانظمة المتورطة في جبهات هذه الحرب هي انظمة خائنة، وعاجزة، وفاقدة للشرعية، مقابل اهمال كامل لدول اخرى تصنع ذات الخيانة، وانها تصنع لشعوبها المزيد من الهموم والشجون والظلامات، وان ثورات واحتجاجات هذه الشعوب هي خارجة عن السياق، وفاقدة لشرعنة الثورة ذات المواصفات والمقاييس المعروفة، حتى تبدو هذه الازدواجية وكأنها مقصودة، او انها حاملة لرسالة إلى جهة معينة، وربما هي تعبير عن توجهات سياسية مفارقة، تترسم الطريق لتهيئة دور إقليمي مستقبلي قد تنهض به الدولة المرجعية لهذه القناة او تلك، وسط انهيار كامل لنمطية المركزيات العربية التقليدية وسقوط رمزياتها القديمة، والتي كانت تمثل المرجعيات العربية الرسمية في الصراعات الدولية والاقليمية..

مانراه خلال هذه الايام من تغطيات اعلامية غير مسبوقة للاحداث التي تجري في ليبيا واليمن وسوريا يعكس مجريات هذا الواقع تماما، مقابل التجاهل الواضح لأحداث وصراعات واستبدادات أمنية تقع في اماكن اخرى معينة لاتقل سخونة في احداثها، والتي قد تمثل الجوهر الثوري للانتفاضات الشعبية التي تسعى اليها الشعوب، والتي ربما تعكس المنظور الحقيقي لطبائع الازمات والتغايرات التي بدأت تعصف بالمنطقة، والتي تضع الكثير من الاسئلة امام الباحثين والمتابعين للشأن السياسي والامني ومسار التحولات الستراتيجية في المنطقة، اذ ان تداعيات مرحلة مابعد الثورة التونسية لم تزل غير واضحة المعالم، وكذلك مايحدث في مصر من صراعات غامضة من نوع آخر بين تيارات سلفية واخوانية وعلمانية، وصعود قوى جديدة لم تكن على الخارطة السياسية، وكأن هذا الذي يحدث يحمل الكثير من التوجهات الباعثة على الاثارة، والتي تسعى الى صناعة البدائل السياسية الكبرى!

ووضع المنطقة العربية في سياق مختلف من الصراعات والتصدعات التي تهدد بصعود قوى مهمشة، والاعلان عن دول بديلة صغيرة، لكنها اكثر استعدادا لتنفيذ اجندات المراكز الجديدة في الملفات الدولية، والتي يمكنها ممارسة نوع الضغط على دول واجندات كبرى، بما يعيد وضع اوراق المنطقة السياسية والامنية والاقتصادية على طاولة اخرى، وتحت قراءات اخرى، وربما يكون الموضوع برمته هو جزء من اجندة قديمة تسعى الى تنفيذ خطط لتفكيك المركزيات التاريخية والتقليدية، عبر صناعة البدائل والحلفاء وطرق الحرير، والتوجه الى صناعة مركزيات اخرى ذات لبوس سياسي وامني واقتصادي، لكن من السهولة السيطرة عليها وتوجيهها خاصة في ما يتعلق بالصراعات الستراتيجية الحادثة في المنطقة..

ما يجري الآن من ازمات، ومنها مايحدث في سوريا مثلا، يؤشر هوية الازمة المستقبلية، والذي نجد بعض ملامحه في الدور الاعلامي الساخن الذي تقوم به فضائيات بعينها، والتي ترفع راية الغلواء السياسية وحتى الطائفية، خاصة ان سوريا تدرك خطورة هذه اللعبة وادوارها، وانها بدأت توجه اصابع الاتهام الى جهات بعينها، إذ ان هذا الجهات كما تقول المصادر الرسمية السورية، مرتبطة بأجندات عربية واقليمية وربما دولية، والغاية من كل هذا هو القيام بضغوط سياسية واضحة لاعادة ترتيب مسارات الصراع في المنطقة، واعطاء البدائل المقترحة قوة استثنائية ودافعية مثيرة، فضلا عن اعطائها العديد من الادوار التي يمكن من خلالها تحويل مرجعيات الصراع باتجاهات اخرى. واحسب ان من يراقب الفضائيات الاعلامية وطبيعة صناعتها للاخبار والتقارير والاستضافات، يدرك ان هذه القنوات –بعيدا عن التوصيف المهني–تمثل اقنعة لسياسات معينة، ومواقف واتجاهات محددة ولمرجعيات معينة، وانها تختصر الموقف السياسي الرسمي لهذه الدولة اوتلك عبر تسويق الشفرات الاعلامية التي تمثل في الاساس عناوين واضحة لتشكلات سياسية ستكون هي المحرك لفاعليات الخطاب السياسي الصراعي في قابل الايام..

لقد باتت اوراق الصراع مكشوفة بالكامل، وان القوى الجديدة بكل محمولاتها واجندتها وسياساتها تمثل القوة الساحرة التي يمكن ان تغوي أدم مرة اخرى، والتي تصطنع لفكرة الخطيئة السياسية نوعاً من مجاهرة الخروج عن الجنة القديمة، الى فضاءات تتسع لإعادة تشكيل الواقع الجديد في مرحلة مابعد الثورات الشعبية، بالطريقة التي تحد من تنامي القوى السلفية، ونمطية الاسلام السياسي، وتقطع الطريق على العودة الى اليسار القديم المستنفر جرّاء سياسات القهر الاجتماعي والحقوقي، ولعل الاعلان عن قتل اسامة بن لادن رجل القاعدة التاريخي وعلى لسان الرئيس الامريكي اوباما، هو تعبير عن هذا الموت الرمزي لمستقبل الحركات السلفية. مثلما هو دعوة مبطنة لمراجعة ملفات هذه القوى والسعي الى إدماجها بالحراك السياسي الذي يجري الاستعداد له في المنطقة، والتي بدأت تترافق مع مجموعة من المعطيات السياسية الواضحة، ومنها اعلان الاخوان المسلمين في مصر عن تشكيل حزب جديد غير اسلامي، وانضمام حزب الرابطة الى حكومة زرداري في باكستان وتخليه عن توجهات نواز شريف المتماهية مع جماعات الاسلام السياسي الطائفي.. واحسب ان جزءاً من هذه الرسالة موجه الى دول مركزية عربية، باتجاه تغيير سياساتها المثير للجدل، والتي باتت عقبة امام الحراك الديمقراطي والحقوقي الذي تترسمه الشعوب العربية، ولعل إدراك هذه الدول ان الخطر قادم اليها، فانها تعمد الى تأجيج الملفات الاعلامية والطائفية للتغطية على الصراع الداخلي، وبما يجعل هذه الملفات اوراق ضغط على الواقع السياسي الاقليمي، او على اصطفاف القوى المتصارعة وحساسياتها ازاء مواقف وحسابات معينة..

ان فحص ومراجعة هذه الملفات يكشف لنا إنها تحولت الى ملفات ازمة، والى ملفات انقلابات داخلية، فالملف الاعلامي بات خاضعا الى حسابات تكريس العدو، والى إيجاد الكثير من المريدين للإيهام بضرورة مواجهة هذا العدو الافتراضي، إذ تبدو الصناعة الاعلامية مأخوذة بالكشف عن التفاصيل والهوامش، والهواجس، بما فيها هواجس الشأن الداخلي الذي بات يواجه تهديدات القوى الجديدة(بروليتاريا الفيسبوك)والمدونين..

صناعة هذا العدو، وصناعة الاجراءات المضادة هي السياسة الاجرائية الطارئة والصبيانية التي بدأت تمارسها الجهات الامنية في هذه الدول، ومنها منع التعرّض لرجال الدين والسياسة والموظفين وغيرهم، وتحويل هذا الموضوع الى حق عام، والى شكل من اشكال التخريب الذي يهدد الدولة والامن العام، وهو مايضع وسائل الاعلام التي تتعرض لكل هموم الدنيا امام ادوار مغايرة، ينبغي ان تتجنب فيها عدم المسّ بالقضايا الداخلية الآخذة بالتفجر بسبب الاحتجاجات الحقوقية التي تحدث هنا او هناك، والتي تعبّر عن وجود ازمات عميقة لايمكن التستر عليها تحت يافطات صناعة العدو، او اوهام الامن الوطني.. ولعل خطورة تداعيات هذا الامر تكمن في تحوّل هذه الدول من دول مركزية الى دول امنية، وان ثرواتها التي تدعم نمطاً معيناً من السياسات ستتأثر بهذه المعطيات، وتتحول الى دعم الترسانات الامنية والعسكرية والاعلامية الموجهة، وبما يؤثر على طبائع التنميات الاقتصادية والبشرية، أي انه سيخلق الكثير من الأزمات والمزيد من الفقراء القابلين للتحول الى ثوار والى حاملي فؤوس التغيير، بقطع النظر عن انتماءاتهم ومرجعياتهم..

# حذف الاصفار الثلاث من العملة العراقية

صبيح الحافظ

بين فترة وأخرى يطرح البنك المركزي العراقي فكرة رفع ثلاثة أصفار من العملة العراقية ، وأعلن أنه أوشك على الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على صياغة القانون لتنظيم عملية الرفع لإرسالها الى مجلس رئاسة الوزراء ومن ثم الى مجلس النواب ليقرر ما إذا كانت هناك ضرورة لرفع الاصفار الثلاثة من العملة العراقية من عدمها ، حيث أكد مسؤول رفيع المستوى في السلطة النقدية أن مجلس النواب هو صاحب القرار الأخير بهذا الخصوص.

يقول مستشار البنك المركزي العراقي: إن المشروع سوف ينظم آلية رفع الاصفار الثلاثة للنهوض بقيمة العملة المحلية في التداول الاقتصادي الخارجي والداخلي ، واعتبر المشروع مشروعاً استراتيجياً يهدف إلى تقليل التضخم الذي تعانيه السوق العراقية ، وقد أعلنت وزارة المالية في شباط الماضي أن حذف الاصفار من العملة المحلية سيحرر الاقتصاد العراقي من القيود ويعزز قيمة الدينار العراقي في صندوق البنك الدولي.

إننا نعتقد أن مشروع رفع الاصفار الثلاثة من العملة العراقية غير مجد ولا يرفع من قيمة الدينار العراقي وسوف يضيف عند تطبيقه مشكلة أخرى متعددة الأبعاد للمشاكل الكثيرة التي يعانيها الاقتصاد العراقي المتدهور ، ومن هذه المشاكل هي إرباك وتشويش السوق في البيع والشراء والديون بين المواطنين ، كذلك إرباك الحالة النفسية التي سوف تنتاب المواطن العراقي من جراء ظهور ظاهرة جديدة تتطلب الإجهاد الفكري والنفسي للتعود عليها وتقبلها.

ومن جهة أخرى يتطلب المشروع وقبل تطبيقه سك فئات صغيرة للعملة تمثل أجزاء الدينار الذي ستصبح قيمته فلساً واحداً ، علماً أن سك هذه العملات الصغيرة ستكلف الدولة مبالغ كبيرة ، ثم إن المشروع لا يعزز قيمة الدينار العراقي (( كما تقول وزارة المالية)) حيث ستبقى قيمته كما هي (( إذا طرحت كميات متساوية من أخرى متساوية تكون النتائج متساوية )).

وفي تصريح مغاير للبنك المركزي العراقي مفاده أن عملية رفع الاصفار الثلاثة من العملة المحلية هي عملية معقدة وهي بحاجة إلى دراسة اقتصادية مستفيضة، أيضاً أوضح مستشار البنك المركزي العراقي علينا أن نتعامل مع هذه القضية بحذر وتأنّ لأنها قد تسبب مشاكل اقتصادية في حال التسرع أو القيام بأي شيء آخر يربك الوضع الاقتصادي العراقي.

ونحن بدورنا نقول احترازاً ولدفع حدوث تلك المشاكل نرى من الأفضل والأجدى طرح المشروع على الرأي العام العراقي مع دعوة ذوي الاختصاص في علم الاقتصاد لبيان رأيهم والاستئناس به قبل إرساله إلى مجلس رئاسة الوزراء والبرلمان.

وعوداً على بدء نرى عدم جدوى المشروع –كما نعتقد– كونه لا يؤدي إلى رفع قيمة الدينار العراقي ، فإننا نطمح لأن يتبنى البنك المركزي العراقي وخبراء الاقتصاد مشروعاً يهدف إلى رفع قيمة الدينار العراقي الى سابق قيمته ليعود مساوياً لـ(٣,٣٣) دولار أمريكي وذلك من خلال حزمة من الإجراءات والقرارات الجريئة ، أولها أعادة النظر في العملية الاستيرادية الخاطئة وتقليصها الى حد الضروريات، حيث أن الاستيراد المفتوح على مصراعيه يستنزف فائض العملة الصعبة والمودعة لدى البنك المركزي العراقي دعماً للعملة العراقية وعدم طرحها للبيع عن طريق المزاد العلني للراغبين من قبل التجار العراقيين لتغطية استيراداتهم للبضائع ، كذلك إعادة النظر بهدف تقليص الإنفاق العام للدولة ودوائرها في ما يخص استيراد الأثاث باهظة الثمن ، حيث يمكن الحصول عليها من السوق المحلية ، مما يشجع ويدعم قطاع الصناعة المحلية وتوفير فرص عمل للعاطلين ، أيضاً دعم وتنمية قطاع الزراعة من خلال مساعدة الفلاحين بالبذور والمكائن الزراعية بهدف زيادة الإنتاج للمحاصيل الزراعية .

وهناك أيضاً أمور أخرى لدعم العملة العراقية منها: تقليص عمليات الإيفادات للموظفين وجعلها فقط لغرض التدريب والتطوير.